في موقفها من الاستيطان. ان موضوع وقف الاستيطان يجد التفافاً اجماعياً حوله. كذلك، وقد كان ولا زال ممكناً وضع هذا الموضوع كشرط لاستئناف المفاوضات بدلاً من تجزئته الى امور هامة، بحد ذاتها، ولكنها فرعية، كما أجري في الجولة الاخيرة من المباحثات.

ودون ان نستعيد موقفنا المعروف حول الاسس كافة التي وضعها المجلس الوطني الفلسطيني شرطاً لدخول المفاوضات، نقول ان المشكلة الجوهرية ليست في موقف الوفد او قدراته التفاوضية، بل في الاطار الذي تمّ حشر الوفد فيه، واستمرار المراهنة على ما يمكن ان تقدّمه الولايات المتحدة الاميركية، وبغض النظر عن التصريحات التي تصدر من وقت لآخر لتنتقد السياسة الاميركية بلغة تفتقد الى الصدقية، لأنها تحجم عن تعبئة شعبنا وفق خط واضح ضد هذه السياسة من أجل تصويبها.

ولأننا لا ننتظر من هذه السياسة الممارسة الاّ الانعكاسات السلبية على قضية شعبنا الوطنية، فقد دعونا، منذ البداية، وندعو الآن الى تصويبها بمحاورها الرئيسة بدءاً بموضوع التمثيل ومروراً وانتهاء بالالتزام بكافة الاسس التي حدّدها المجلس الوطني الفلسطيني. ومعركتنا الديمقراطية من اجل التصويب سوف تتواصل، على صعيد المؤسسات الفلسطينية، ولكن خاصة في صفوف شعبنا في الوطن المحتل والشتات. وهي معركة تحمل معنى متعدد المضمون: فهي من ناحية، تستهدف توسيع تعبئة جماهير الانتفاضة الباسلة والشتات من أجل تصحيح العملية الجارية وتصويبها باتجاه الاستجابة لمصالحنا الوطنية الحيوية؛ ومن ناحية ثانية، انها معركة معالجة الانقسام الواسع الذي احدثته السياسة الممارسة طيلة الأشهر الماضية واستعادة اللحمة الوطنية في الميدان، في قلب الانتفاضة وحولها؛ وهي من ناحية ثالثة، معركة الاصلاح الديمقراطي في المؤسسات الوطنية، ومن اجل هذه القضية سوف نواصل نضالنا في المؤسسات ذاتها، ولكن، ايضاً، وخاصة في صفوف الجماهير، ذلك ان انكشاف عجز هذه المؤسسات، بتركيبها ومناهج عملها، يزداد يوماً بعد يوم، وتتعمّق كل يوم، كذلك، المفارقة بين الواجبات الملقاة على عاتقها تجاه الانتفاضة والشعب وبين ترهلها البيروقراطي ومظاهر الفساد المعشش فيها. ونحن ندرك، كما يدرك الجميع، ان المهمات التي نعمل من اجل انجازها مهمات معقّدة تشكّل رافعة الخروج من الوضع الراهن الى مرحلة جديدة من العمل الوطني، وسوف يستغرق انجازها فترة ليست قصيرة، وسوف يكون ميدانها الرئيس وسط جماهير شعبنا.

□ **ابو علي مصطفى**: برأينا ان هناك مجرى آخر تقدّمنا به لدورة المجلس المركزي الفلسطيني الاخيرة، وهو ما دام القول عن خوض معركة سياسية في اطار المفاوضات، لماذا لا نتيح لأنفسنا فرصة خوضها في المساحة الاوسع؟ لماذا لا نجعل للمعركة السياسية مرجعية دولية، بالرغم من تحكم الادارة الاميركية الراهنة بالمؤسسات الدولية، الاّ انها اقل خطراً من تشريع حقها بالتفرّد في الرعاية، وهي المنحازة لطرف هو اسرائيل؟

من هنا يصبح بالامكان أخذ القضية للمكان الأوسع وهو الامم المتحدة ومؤسساتها، واستخدام أقصى القرارات الشرعية الدولية، وافساح المجال أمام تفاعلات ودول أخرى لتكون في خط البحث بكيفية ايجاد الحل السياسي الأقرب، انْ لم يكن المتطابق مع فهمنا.

أخيراً ان التحليلات لوحدها غير قادرة على الاجابة على كافة المسائل، والحياة تحسم الكثير، وتزيل الكثير، وترسخ الكثير، وما هو مستخلص من المسار الراهن، برأينا، كافٍ للحسم والخروج